The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.14,N3, P P. 487-506
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٤، العدد٣تشرين الثاني ٢٠٢٢ ص ص ٤٨٧-٥٠٦

Financial discipline in Iraq in light of fluctuations in oil prices for the period (2003-2020)

*الانضباط المالي في العراق في ظل تقلبات اسعار النفط للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)

**بشير دوهان حمزه **أ.م.د. محمد ناجي محمد

Abstract

The research deals with the state of financial discipline in Iraq in light of fluctuations in oil prices through the impact of these fluctuations on the rules of financial discipline represented by the rules of revenue, expenditure, debt, deficit and the golden rule. Especially in the years of financial abundance and high oil prices, in addition to the increase in military spending as a result of the unstable security conditions that he experienced, the continuous fluctuation of oil prices and the decline in oil revenues have a negative impact on the economy and lead to an imbalance in the financial conditions and the rules of financial discipline and then the instability of the budget This is because it depends mainly on these revenues and that following the policy of financial discipline such as controlling spending within the limits of public revenues or not exceeding certain percentages of the deficit or public debt as a percentage of the gross domestic product contributes to reducing the impact of oil price fluctuations on the Iraqi economic reality, the research aims to analyze The impact of oil price fluctuations on the fiscal discipline policy in Iraq for a period of time N (2003-2020), the research concluded that there were no cases of financial control in all the bases during the study period,

*بحث مستل .

**جامعة كربلاء – كلية الادارة والاقتصاد .

although some sporadic years had achieved discipline. The main recommendation was to increase the level of financial discipline and diversify sources of income and not rely on a single depleted source as well as the establishment of sovereign funds To take advantage of the financial savings during the years of high oil prices and use them to bridge the deficit and finance development plans.

المستخلص : يتناول البحث حالة الانضباط المالي في العراق في ظل تقلبات اسعار النفط عن طريق تأثير هذه التقلبات على قواعد الانضباط المالي المتمثلة بقواعد الايرادات والنفقات والدين والعجز والقاعدة الذهبية ويمتاز الاقتصاد العراقي بانخفاض مستوى الانضباط المالي بفعل سياسته المالية الانفاقية التوسعية وتوجيه الجزء الاكبر من هذه النفقات نحو الانفاق الاستهلاكي وخاصة في سنوات الوفرة المالية وارتفاع اسعار النفط اضافة الى زيادة الانفاق العسكري نتيجةً للظروف الامنية غير المستقرة التي مر بها ، ان تقلب اسعار النفط المستمر وتراجع الايرادات النفطية له تأثير سلبي على الاقتصاد ويؤدي الى اختلال في الاوضاع المالية وعلى قواعد الانضباط المالي ومن ثم عدم استقرار الموازنة العامة وذلك لاعتماده بشكل رئيسي على هذه الايرادات وان اتباع سياسة الانضباط المالي كضبط الانفاق في حدود الايرادات العامة او عدم تجاوز نسب معينة للعجز او الدين العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي يساهم في التقليل من اثر تقلبات اسعار النفط على الواقع الاقتصادي العراقي، يهدف البحث الى تحليل اثر تقلبات اسعار النفط على سياسة الانضباط المالي في العراق وللمدة من (٢٠٠٣-٢٠٢٠) ، توصل البحث الى عدم وجود حالات ضبط مالي في جميع القواعد خلال مدة الدراسة وان كانت بعض السنوات المتفرقة قد حققت الانضباط اما التوصية الرئيسية فتمثلت بزيادة مستوى الانضباط المالي وتنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مصدر وحيد ناضب وكذلك انشاء صناديق سيادية للاستفادة من الوفورات المالية في سنوات ارتفاع اسعار النفط واستخدامها لسد العجز وتمويل خطط التنمية .

المقدمة : نظراً لما يمتاز به النفط من اهمية نسبية لذا يعتبر مصدر مهم ورئيسي للدول المنتجة له والاقتصادات المعتمدة عليه واصبح من اهم الموارد التي تتصارع عليه الدول وصار بذلك من العوامل المؤثرة في السياسة المالية، ويلعب قطاع النفط دوراً في الحصول على الموارد المالية في الاقتصاد العراقي وان لتقلبات اسعار النفط تداعيات ملحوظة في الاقتصاد والسياسة المالية ، لذا تعاني الحكومة العراقية من عملية اعداد الموازنة العامة في ظل هذه التقلبات في اسعار النفط والذي يعد المورد الرئيسي في تمويل الموازنة وبالتالي سيؤثر على تنفيذ خطط التنمية وانكماش ملحوظ في النشاط

الاقتصادي بفعل الانخفاض الكبير في الانفاق الحكومي الاجمالي والذي يعتمد على الايرادات النفطية مما يولد عجزاً في الموازنة العامة ويصبح لابد من سد هذا العجز عن طريق اللجوء للدين العام ، يمكن تفادي الاثار السلبية لهذه التقلبات على الاقتصاد من خلال استخدام قواعد الانضباط المالي المتمثلة بقواعد (الايرادات والنفقات والعجز والدين والقاعدة الذهبية) وتم اختيار متغيرات البحث لاهميتها في الاقتصادات الريعية والاقتصاد العراقي بشكل خاص .

اولاً :- مشكلة البحث :اعتماد الاقتصاد العراقي على مصدر وحيد ناضب متقلب وهو الايرادات النفطية يخل بوضع الاقتصاد والموازنة العامة والاتجاه الى عدم الاستقرار في كل تغيير يحدث بأسعار النفط لذا فان مشكلة البحث تتمثل بالسؤال التالي :

- هل ان تقلبات اسعار النفط لها تأثير على الايرادات العامة ومن ثم التأثير على قواعد الانضباط المالي ؟ وهل ان تطبيق هذه القواعد يساعد في التخفيف من حدة هذه التقلبات على الاقتصاد ؟

ثانياً:- فرضية البحث :استند البحث الى فرضية مفادها (ان استمرارية حدوث تقلبات في اسعار النفط ينعكس بشكل مباشر على الايرادات العامة ومن ثم على قواعد الانضباط المالي للاقتصاد العراقي الذي يعتمد بصورة رئيسية على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة وان اجراء تعديلات على السياسة المالية وتطبيق قواعد الانضباط المالي يساهم في تقليل تأثير هذه التقلبات على الاقتصاد).

ثالثاً:- هدف البحث : يهدف البحث الى:

١- دراسة اهمية القطاع النفطي وكذلك اهمية تطبيق سياسة الانضباط المالي ودورها في التخفيف من الأثر السلبي لتقلبات اسعار النفط على واقع الاقتصاد العراقي .

٢- تحليل العلاقة بين تقلبات اسعار النفط وبين الانضباط المالي .

رابعاً:- منهجية البحث : لاثبات فرضية البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي والاستنباطي وتحليل البيانات خلال المدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) لبيان اثر تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالي .

خامساً:- حدود البحث

- الحدود الزمانية:- تشمل المدة المحصورة بين (٢٠٠٣ -٢٠٢٠) .
- الحدود المكانية:- تتمثل الحدود المكانية في الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول / التأطير النظري لأسعار النفط والانضباط المالي

المطلب الاول / اسعار النفط

اولاً:- مفهوم اسعار النفط :تتميز اسعار النفط بعدم اليقين والتقلب في الاسواق العالمية ولها اثراً مزدوجا على توزيع الدخل وتخصيص الموارد وله اهمية كبيرة لاقتصادات الدول المصدرة

والمستوردة ويمكن تعريف اسعار النفط الخام على انها "قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معلومين" .(الهيتي ، ٢٠٠٦ :٧٣)، كذلك يعرف سعر النفط على انه " قيمة المادة او السلعة البترولية يعبر عنها بالنقد خلال فترة زمنية محددة وتحت تأثير مجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية ...الخ "(سعودي ، ٢٠١٩ :٥)

ثانياً:- انواع اسعار النفط :ان اهم انواع اسعار النفط يمكن بيانها بالآتي :-

١- السعر المعلن (Posted Price) :يعرف السعر المعلن على انه " السعر الاحتكاري الذي تعلنه الشركات من جانبها سواء في البيع او الشراء ومن هنا جاءت تسميته بالسعر المعلن ولا علاقة له بقوى السوق "(علي ، ٢٠٠٩ :١٢) ، لذلك فان هذه الاسعار لا تعادل قيمة النفط كمورد حيوي ناضب بل ان الشركات فرضتها لاحتساب الريع والضريبة على الارباح بموجبها ، تم الاعلان عن هذه الاسعار عالميا من قبل شركة ستاندرد اويل نيوجرسي (standard oil of new jersey co) الامريكية عام ١٨٨٠ حينما كانت تتميز السوق النفطية بوجود الكثير من منتجي النفط الامريكان واستمر تبني هذه الاسعار حتى بعد دخول شركات نفطية جديدة للسوق الامريكية (اسماعيل ، ١٩٨١ :١٨) .

٢- السعر المتحقق (Realized Price) :بعد ازدياد اعداد واهمية الشركات النفطية المستقلة الجديدة وبعد تقديم حسومات وتسهيلات متزايدة من السعر المعلن بدأت سيطرة الشركات النفطية الرئيسية في السوق تضعف وكانت نتيجة ذلك تدهور في اسعار النفط الى ان تم التوصل الى "اتفاقية تنفيق الريع " عام ١٩٦٤ وبموجبه تم تحديد الحسومات اقل من السعر المعلن بنصف سنت الى جانب ما يسمى "دفعات الريع"(عتيقة، ١٩٩١ :٩٦) ، اي ان السعر المتحقق او السعر الفعلي هو السعر المعلن مطروحا منه التسهيلات او الحسومات بمعنى يتم تخفيض نسبة معينة من السعر المعلن للبرميل لترغيب المشتري ويمكن حسابه (السعر المتحقق = السعر المعلن – التسهيلات(الحسميات).(حسين ، ٢٠١٦ :١١) .

ويمكن بيان هذه الحسومات كما يأتي:(عبد الرضا،١٠٣:٢٠١١)

أ-حسومات الموقع الجغرافي: تعطى هذه الحسومات للدول النفطية او منتجو النفط فيها والتي لا تتمتع بموقع جغرافي يساعدها على تصدير النفط مباشرة الى الاسواق العالمية للنفط .

ب-حسومات المحتوى الكبريتي: وتعطى لمشتري النفط ذات المحتوى العالي من الكبريت والشوائب .

ج-حسومات درجة الكثافة: تكون نسبتها عالية لمشتري النفوط الثقيلة وبنسبة اقل لمشتري النفوط الخفيفة.

د-حسومات قناة السويس: تعطى هذه التسهيلات للدول التي تصدر نفوطها بصورة مباشرة الى الاسواق العالمية دون ان تمر بقناة السويس.

٣- سعر الاشارة:(Reference Price) :هذا السعر يقع بين مستوى السعر المتحقق والسعر المعلن وتم تطبيقه لأول مرة في الجزائر عام ١٩٦٥ بعد الاتفاق مع فرنسا وتم على اثرها تحديد سعر النفط بحيث لا يقل عن هذا السعر، كذلك الاتفاق الذي حدث عام ١٩٦٧ بين فنزويلا والشركات التي تعمل على اراضيها وبموجبها تم احتساب العوائد الحكومية وفق هذه الاسعار وليس وفق الاسعار المتحققة .(عبدالرزاق ،٢٠١٦: ١٠٩) .

٤- سعر الكلفة الضريبية (Tax Cost Price) : ان الاسعار المتحققة تعتمد على هذه الاسعار في السوق النفطية التي تعبر عن الكلفة الحقيقية المدفوعة من قبل الشركات النفطية الكبرى للحصول على برميل النفط الخام المنتج وان البيع بسعر ادنى من هذه الاسعار يعد خسارة(السماك،١٩٨٧: ٢٩٢).

٥- سعر التحويل (Transfer of Price) :هو سعر تبادل النفط الخام بين شركتين تتبع شركة أُم واحدة او خلال انتقال الانشطة من نقل وانتاج وغيرها لشركة واحدة(وهيبة،٢٠١٧: ٨).

٦- السعر الفوري والسعر الآجل (spot price and forward price) :السعر الفوري برز عام ١٩٧٨ وهو سعر آني غير متعاقد عليه مسبقا وينتهي مفعوله حال انتهاء عملية البيع الشراء (اسماعيل،١٩٨١: ٢٣).

اما سعر الآجل فيعني السعر النفطي الذي يتم التعاقد به في الوقت الحاضر (الآن) على ان يتم تسليم النفط في المستقبل وفق تاريخ محدد يتم الاتفاق عليه (حسين،٢٠١٨: ٩١).

٧- السعر الاسمي والسعر الحقيقي (Nominal price and real price) :السعر الاسمي يمثل قيمة البرميل النقدي بالدولار الامريكي.(الجابري، ٢٠٢١: ٣٩)

اما السعر الحقيقي فهو تعديل للسعر الاسمي بعد خصم معدلات التضخم . (اسماعيل ، ١٩٨١ :١٩)

٨- سعر البرميل الورقي (paper barrel price) :هو سعر برميل النفط الخام في سوق الصفقات الانية ويقترب مفهوم هذا السعر من مفهوم سعر النفط في بورصات النفط الدولية(آسية،٢٠٢٠: ٢٩).

٩- السعر المرجعي (Reference Price) :يتم تحديد اسعار النفط وفق هذا المفهوم على اساس اسعار منتجاته المكررة والتي تسمى برميل اوبك (البرميل المركب) (حسين ،٢٠١٦: ١٤).

المطلب الثاني:- الانضباط المالي(Financial Discipline)

اولاً:- مفهوم الانضباط المالي :يمكن عن طريق الانضباط المالي تحقيق التوليفة المثلى بين الايرادات العامة والنفقات العامة ضمن الموازنة العامة من خلال تركيز الحكومة على تحديد نفقاتها العامة في ضوء الايرادات المتحصل عليها اي عدم تجاوز الانفاق الحكومي التخصيصات المقررة في الموازنة او عدم تجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي لذا فالانضباط المالي يمكن تعريفه بانه " عدم تجاوز الانفاق الحكومي المبالغ المقررة له في الموازنة العامة او عدم تجاوز العجز المالي نسبة معينة من الناتج المحلي الاجمالي بحيث يكون تقدير الانفاق العام في ضوء الامكانات المالية

المتاحة وليس حسب الحاجات المالية التي تتقدم بها الوحدات والهيئات الادارية المختلفة".(محمد وحميد،٢٠١٨: ٥) كذلك يمكن تعريف الانضباط المالي على انه " قدرة الحكومة في المحافظة على تنفيذ العمليات المالية بشكل سلس يضمن السلامة والرخاء المالي على المدى الطويل "(علي وفرج، ٢٠١٨: ٣٦).

ان للانضباط المالي واصلاحات الميزانية اهمية بالغة للحد من نقاط الضعف (كالفساد والسياسة المالية غير المستدامة والمزاحمة) وتحسين التنمية فضلا عن زيادة النمو الاقتصادي والحفاظ عليه وان اصلاحات تحقيق الانضباط المالي تختلف من دولة الى اخرى لكن لابد من التركيز على السياسات التي لها تأثير وقدرة على تحفيز النمو الاقتصادي كالإصلاحات المرتبطة بالإيرادات العامة والنفقات العامة التي ثبت ان لها القدرة على تحفيز النمو الاقتصادي في الدول النامية والدول الصناعية لذا يمكن القول ان وجود سياسة مالية اكثر انضباطاً اليوم تؤدي عادةً الى تعديلات مالية وتقلباً اقل في المتغيرات الاقتصادية مستقبلاً.(Hou,2020:7-17)

ثانياً:- اهداف الانضباط المالي :ان الهدف الاساسي للحكومات هو تحقيق النمو والرفاه الاقتصادي والاجتماعي لجميع فئات المجتمع وهذا الهدف لا يمكن تحقيقه الا باتباع سياسات اقتصادية مبنية على الانضباط المالي والتي تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية من خلال اعادة توزيع الدخول لصالح الفئات منخفضة الدخل ويمكن بيان اهم اهداف الانضباط المالي من خلال النقاط التالية :(فرحان، ٢٠٢١: ١٢-١٣)

١- استخدام الموارد الاقتصادية المحلية بشكل كفوء.
٢- تحقيق العدالة في توزيع الدخل.
٣- نمو الناتج المحلي الاجمالي(GDP)على المدى الطويل.
٤- ضبط عمليات السياسة المالية مع الحفاظ على نمو مستقر للإيرادات العامة والنفقات العامة .
٥- التخطيط السليم للموازنة العامة وعلى المدى الطويل وليس لسنة واحدة.
٦- تجنب حدوث المشاكل في الميزانية العامة قبل حدوثها وتفاقمها مع وضع الحلول المناسبة لها.
٧- الوصول الى الاستقرار المالي للأنظمة الاقتصادية.
٨- اصلاح النفقات العامة وهيكل الضرائب لتحقيق التوازن الهيكلي للميزانية العامة.
٩- الحد من تفاقم الديون المفرطة والعجز المالي وتحقيق توازن الميزانية العامة .

ثالثاً:- القواعد المالية المتبعة لتحقيق الانضباط المالي :كانت القواعد المالية موجودة منذ فترة طويلة ولكنها لم تكن مدعومة بالقانون وانما كانت كمواقف مقبولة من قبل الحكومات تجاه الديون والعجز واكتسبت القواعد المالية العددية طابعها القانوني منذ منتصف القرن التاسع عشر حيث تم ادخال هذه القواعد كمبادرة فردية في الدول الفيدرالية لتحقيق الانضباط المالي وبعد الحرب العالمية الثانية ادخلت

كثير من الدول قواعد توازن الموازنة مثل المانيا وايطاليا واليابان وهولندا كأجراء مصاحب لبرامج الاستقرار النقدي ، وخلال الثمانينات والتسعينات وعلى خلفية الديون المتراكمة انتشرت هذه القواعد منذ اوائل التسعينات في معظم الدول الصناعية ففي الولايات المتحدة تم ادخال القواعد العددية في منتصف الثمانينات مع قانون جرام-رودمان-هولينجر كذلك قدمت اليابان سقفا لرصيد الميزانية في عام ١٩٩٧ وفي عام ١٩٩١ قدمت كندا قانون مراقبة الانفاق للحد من الانفاق الحكومي.(Xavier,2008:305)، وقد رأت بعض الدول بينها دول الاتحاد الاوربي انها بحاجة الى قواعد مالية لضبط سياساتها وقد حققت نتائج ايجابية عند تطبيقها لهذه القواعد (Anderson & Minarik,2006:163) ، فتم ادخال القواعد المالية في اوربا بموجب معاهدة "ماستريخت" عام ١٩٩٢ (معاهدة دول الاتحاد الاوربي الموقعة في مدينة ماستريخت الهولندية) وقدمت المعاهدة اساس انشاء العملة الاوربية الموحدة التي سميت فيما بعد بـ " اليورو " وللدخول للاتحاد الاوربي اشترطت المعاهدة على الدول الاعضاء الالتزام بمعايير المعاهدة بما في ذلك قواعد مستويات الديون والتضخم والعجز فتضمنت المعاهدة ان تكون قيمة الدين كنسبة اقل من (٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي (GDP) او يقترب بوتيرة مرضية وكذلك لا يتجاوز العجز بنسبة (٣%) من الناتج المحلي الاجمالي ، وتم تعزيز بنود المعاهدة عام ١٩٩٧ بموجب ما يسمى "ميثاق الاستقرار والنمو SGP " لدول الاتحاد الاوربي من اجل الحفاظ على الانضباط المالي في الدول الاوربية.(Ngai,2012:8-10) ، وفي سياق الاقتصاد الكلي تعرف القاعدة المالية بانها " قيد دائم على السياسة المالية من خلال تحديد قيود عددية على مجاميع الموازنة او على مؤشر اداء مالي مثل العجز او الدين او احد مكوناتهما".(Garcia,2011:3)

بشكل عام توجد فئتان عريضتان من انواع القواعد المالية المعروفة وهي القواعد القائمة على العجز والدين والفئة الثانية هي قواعد الانفاق والايرادات ، تعمل القواعد القائمة على العجز والدين بشكل عام من خلال حدود عددية على مقدار العجز والدين الحكومي ، اما قواعد الانفاق والايرادات فهي تهدف للحد من الزيادات التي تحدثها السياسات في الانفاق والتخفيضات الضريبية في الضرائب بدلا من التركيز مباشرة على العجز او الدين . (Anderson & Minarik,2006:166)

ويمكن بيان الانواع المتبعة لتحقيق الانضباط المالي وكما يلي :

١-قاعدة توازن الموازنة : قاعدة توازن الموازنة ربما تكون افضل قواعد السياسة المالية المعروفة التي تضمن التوازن بين الايرادات العامة والانفاق العام ويمكن ان توصف هذه القاعدة على انها قاعدة للتوازن الهيكلي او الرصيد المعدل دورياً التي تهدف الى تقليل عجز الموازنة الى مستوى محدد ومقبول من خلال ضبط الانفاق العام مع وضع حد للعجز كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي بنحو لا يتجاوز (٣%) ضمن معاهدة "ماستريخت" لدول الاتحاد الاوربي.(Kopits &

Symansky,1998:24-25)، ان تنظيم عجز الموازنة يعد ضماناً لتحقيق الاستدامة المالية وان زيادة العجز سيلغي تأثير الانفاق او خفض الضريبة على الطلب الكلي فضلا عن مزاحمة القطاع الخاص والتأثير على فاعلية السياسة المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي(دعدوش،٢٠٢٠: ٥).

٢-قاعدة الدين العام :تعطي هذه القاعدة صورة كلية لعبء الدين العام المحلي كنسبة مئوية غير متجاوزة لـ (٦٠%) من الناتج المحلي الاجمالي وفق معاهدة "ماستريخت" عام ١٩٩٢ لدول الاتحاد الاوربي وان تجاوز هذه النسبة يعد بمثابة الدخول بأزمة مديونية وان من الافضل ان تكون هذه النسبة اقل في الدول النامية لانخفاض الموارد الاقتصادية في هذه الدول(حسين،٢٠١٦: ٣١) ، عادة ما يرتبط الدين العام بالاستدامة المالية وينظر له على انه محققاً للاستدامة المالية في حال القدرة على سداد الديون (اسماعيل وهذال،٢٠١٩: ٣٦٧) ويتسم الموقف المالي وفقاً لهذه القاعدة بعدم الاستدامة في الحالات التالية :(بني لام، ٢٠١٨: ٤٧٦)

أ- ارتفاع نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي لدولة ما بالنسبة لدولة نظيرة اخرى.

ب- ارتفاع نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي لدولة ما بمعدل يفوق نسب السنوات السابقة .

ج- اذا تطلب الاحتفاظ باستقرار نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي تغييرات كبيرة في السياسة المالية .

٣-قاعدة الانفاق العام :عادةً ما تضع هذه القاعدة حدوداً دائمة للإنفاق الاجمالي او الجاري كقيمة مطلقة او معدلات نمو النفقات او كنسبة مئوية من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي وفق مدة زمنية تتراوح بين (٣-٥) سنوات وبهذا النحو لا ترتبط هذه القاعدة مباشرةً بهدف القدرة على تحمل الديون لأنها لا تقيد جانب الايرادات ولكنها يمكن ان تكون اداة تشغيلية لضبط الوضع المالي عندما تكون متزامنة مع قاعدة الدين العام او قاعدة توازن الموازنة (FiscalAffairsDepartment,2009:5).

٤-قاعدة الايرادات العامة : تضع قواعد الايرادات العامة سقوفا وقيودا على الايرادات العامة وتحدد حد ادنى وحد اعلى للإيرادات العامة للحد من الاعباء الضريبية المفرطة وتحسين تحصيل الايرادات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه القاعدة لا تضع قيوداً على النفقات العامة لذا لا ترتبط بشكل مباشر بالسيطرة على الدين العام. (Gaber, 2015:19)، ومن الصعب تحديد سقوفاً او ارضيات للإيرادات لان الايرادات لها دور كبير وعلى نطاق واسع في حالة التقلبات الاقتصادية ويمكن ان تؤدي قاعدة الايرادات وحدها الي سياسة مالية مسايرة للدورات الاقتصادية(Schaechter,2012:9).

٥-القاعدة الذهبية :تعني القاعدة الذهبية ان يقتصر الاقتراض لتمويل المجالات الاستثمارية فقط ولا يخصص للمجالات الاستهلاكية والذي يعمل على تعزيز البنية التحتية ودفع عجلة النمو الاقتصادي للأمام وان احدى مبررات تبني هذه القاعدة هو ان عبء الانفاق الحكومي يجب ان يوزع بشكل عادل بين الاجيال وان يتحمل الجيل الحالي سداد الديون التي استهلكها وان لا يتحملها الجيل القادم وان هذه القاعدة تعمل على تحقيق هذا الامر.(السرحان،٢٠٢٠: ٣٩)

المبحث الثاني/ اثر تقلبات اسعار النفط على الانضباط المالي في العراق

يمكن تعريف تقلبات اسعار النفط على انها " التغيرات غير المتوقعة والمفاجئة في اسعار النفط التي تكون حادة في بعض الاحيان الى درجة ان تترك آثاراً اقتصادية واضحة سواء على المستهلك او المنتج مع اختلاف طبيعة هذا الاثر فيما بينهما ".(التميمي، ٢٠١١: ٣٨)، ومن التعريف نستنتج ان للتقلبات آثار سلبية وايجابية على الدول المصدرة والدول المستوردة للنفط الخام فالارتفاع في اسعار النفط يعتبر ايجابي للدول المصدرة وسلبي للدول المستوردة للنفط وبالعكس في حالة انخفاض الاسعار فالدول المستوردة تستفاد من انخفاض اسعار النفط نتيجة ارتفاع مكاسب الدخل الحقيقي وبالعكس بالنسبة للدول المصدرة للنفط لاعتماد الانشطة الاخرى بشكل كبير على عوائد النفط من خلال الانفاق الحكومي العام التي تسمح به الايرادات. (Aasim,2015:9)

ومن بيانات الجدول (١) الموضح فيه نسب القواعد المالية المسموح بها حسب معاهدة ماستريخت والتي حددت ان يكون الدين اقل من ٦٠ % من الناتج المحلي الاجمالي مع وجود نسبة للعجز في الموازنة العامة لا تتجاوز ٣ % من الناتج المحلي الاجمالي يمكن تحليل قواعد الانضباط المالي في العراق وكالتالي :

جدول(١) قواعد الانضباط المالي في العراق للمدة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠)

السنة	قاعدة النفقات العامة	قاعدة عجز الموازنة	قاعدة الدين العام	القاعدة الذهبية
	نسبة الايرادات العامة / النفقات العامة ١٠٠%	نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي ٣ %	نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ٦٠ %	نسبة عجز الموازنة / النفقات الاستثمارية اقل من ١٠٠%
2003	49.78	-15.67	٧٥١,١٠	-247.94
2004	102.69	1.63	253.44	28.70
2005	153.56	19.21	150.91	309.00
2006	126.41	10.72	115.74	170.03
2007	139.89	13.97	85.92	201.58
2008	135.10	13.28	46.68	175.48
2009	84.09	-8.00	58.35	-79.82
2010	83.72	-8.42	47.48	-70.07
2011	112.56	5.59	34.88	40.39
2012	113.96	5.77	28.75	50.01
2013	95.50	-1.96	25.33	-13.28
2014	92.87	-3.04	29.01	-32.44
2015	94.42	-2.02	54.36	-21.15

2016	81.13	-6.43	65.78	-79.64
2017	102.45	0.82	60.16	11.21
2018	131.77	10.24	30.03	185.94
2019	96.28	-1.56	26.11	-17.02
2020	83.07	-6.48	47.58	-401.47

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على الملحق (١)

بخصوص قاعدة النفقات العامة (ضبط الانفاق العام بحدود الايرادات العامة) نلاحظ في عام ٢٠٠٣ سجلت نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة اقل نسبة خلال فترة الدراسة (٢٠٠٣ -٢٠٢٠) وبنسبة (٤٩,٧٨ %) اي ان حجم الانفاق العام قد تجاوز حجم الايرادات العامة المتوفرة ولم يكن هناك سياسة مالية انضباطية ، اما خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٠٤) فسجلت القاعدة ضبطاً للإنفاق بحدود الايرادات العامة وتجاوزت نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة نسبة ١٠٠ % نتيجة لزيادة الايرادات النفطية بفعل ارتفاع اسعار النفط الخام خلال هذه المدة ورفع القيود عن الصادرات النفطية فسجلت اعلى نسبة لهذه القاعدة خلال مدة البحث في العام ٢٠٠٥ بنسبة (١٥٣,٥٦ %) بفعل زيادة الايرادات مع ترشيد وضبط الانفاق بمستوى اقل من حجم الايرادات العامة ، اما خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فقد تجاوز حجم الانفاق العام حدود الايرادات العامة بسبب انخفاض الايرادات العامة نتيجة للازمة المالية العالمية مع زيادة الانفاق الحكومي فسجلت هذه القاعدة عام ٢٠٠٩ نسبة (٨٤,٠٩ %) بينما سجلت في العام ٢٠١٠ نسبة (٨٣,٧٢ %) ، عاودت نسبة الايرادات للنفقات العامة الارتفاع في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ فكانت النسب (١١٢,٥٦ %) و(١١٣,٩٦ %) على التوالي متجاوزةً نسبة ١٠٠ % بفعل زيادة الايرادات وارتفاع اسعار النفط مع ارتفاع في الانفاق العام ولكن بنسبة اقل من زيادة الايرادات .

شهدت الفترة (٢٠١٣ -٢٠١٦) نسباً اقل من ١٠٠ % بمعنى تجاوز حدود الانفاق العام امكانات الايرادات العام وكانت النسب مرتبةً على التوالي (٩٥,٥٠%) و(٩٢,٨٧ %) و(٩٤,٤٢ %) و(٨١,١٣ %) ، مع معاودة الارتفاع في هذه النسب خلال عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ نتيجة لتحسن الايرادات النفطية مع معاودة ارتفاع اسعار النفط فكان الانفاق العام اقل من حجم الايرادات المتاحة وكانت النسب كالتالي (١٠٢,٤٥%) و (١٣١,٧٧ %) بالترتيب على التوالي ،وفي عامي ٢٠١٩ و٢٠٢٠ انخفضت نسبة تغطية الايرادات العامة الى النفقات العامة فسجل العام ٢٠١٩ نسبة (٩٦,٢٨ %) على الرغم من زيادة الايرادات العامة مقارنة مع العام السابق لكن سبب انخفاض النسبة الى اقل من ١٠٠ % هو زيادة حجم الانفاق العام (وخاصة الانفاق العسكري) بمعدل اكبر من زيادة حجم الايرادات العامة ، اما في العام ٢٠٢٠ فكانت النسبة (٨٣,٠٧ %) بفعل انخفاض الايرادات النفطية وبالتالي الايرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط نتيجة لآثر جائحة كورونا .

مما سبق يتضح ان قاعدة النفقات العامة حققت انضباطاً خلال الفترات (٢٠٠٤-٢٠٠٨) و (٢٠١١-٢٠١٢) و (٢٠١٧- ٢٠١٨) ولم تحقق انضباطاً في العام ٢٠٠٣ وخلال الفترات (٢٠٠٩- ٢٠١٠) و(٢٠١٣- ٢٠١٦) و (٢٠١٩- ٢٠٢٠) وكما موضح في الشكل البياني(1):

الشكل(1) نسبة الايرادات العامة الى النفقات العامة

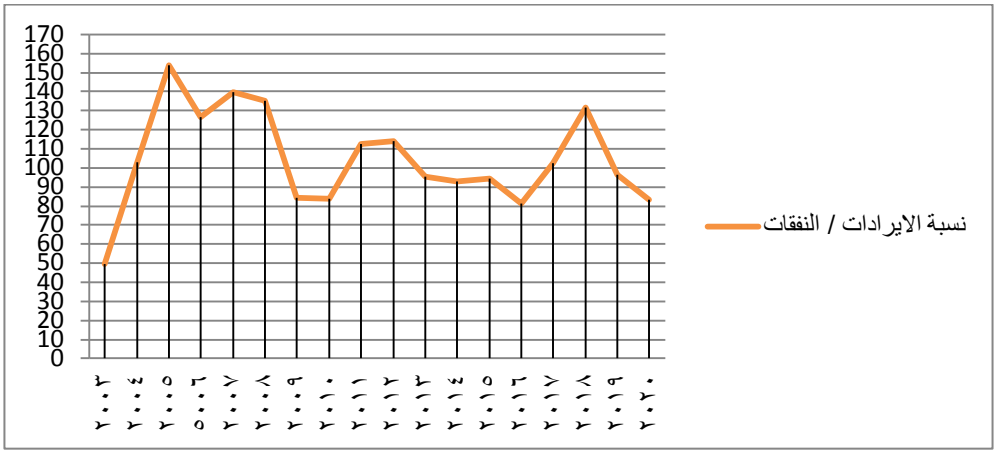

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

اما قاعدة عجز الموازنة (نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي) في عام ٢٠٠٣ بلغت نسبة عجز- فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (١٥,٦٧- %) مسجلة اقل نسبة خلال فترة الدراسة متجاوزةً الحد الامثل (٣%) حسب معاهدة ماستريخت نتيجة لارتفاع حجم العجز مقارنة مع حجم الناتج المحلي الاجمالي ،اما خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) فقد حققت الموازنة العامة فائضاً نتيجة للارتفاع التدريجي في اسعار النفط الخام فسجلت نسبة عجز- فائض الموازنة الى (GDP) في عام ٢٠٠٤ (١,٦٣ %) وسجل العام ٢٠٠٥ اعلى نسبة خلال فترة الدراسة اذ بلغت (١٩,٢١ %) ناجم عن زيادة الايرادات العامة مع انخفاض الانفاق بالمقارنة مع السنة السابقة وبالتالي ارتفاع الفائض ، اما خلال عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فقد تجاوزت قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة اذ بلغت (٨- %) و (٨,٤٢- %)على التوالي بسبب الازمة المالية العالمية وانخفاض اسعار النفط ما ادى الى انخفاض الايرادات النفطية والايرادات العامة مسببةً عجزاً في الموازنة وانخفاضاً في الناتج المحلي الاجمالي ، ومع ارتفاع اسعار النفط خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وتزايد الايرادات العامة تحول العجز في الموازنة الى فائض فحققت قاعدة عجز الموازنة نسباً موجبة بلغت (٥,٥٩ %) و (٥,٧٧ %) على التوالي ، وشهدت الفترة (٢٠١٣-٢٠١٦) عجزاً في الموازنة العامة بسبب الانخفاض المستمر في الايرادات العامة لانخفاض اسعار النفط واحتلال الارهاب لبعض الاراضي العراقية ونلاحظ من بيانات الجدول(١) ان نسبة عجز الموازنة الى (GDP) لعام ٢٠١٣ سجلت اقل من ٣% لان الانخفاض في سعر النفط لم يكن بمستوى عالي فبلغت النسبة (١,٩٦- %) لكن تخطت

هذه النسبة الحدود المعيارية فبلغت (٣,٠٤- %) في عام ٢٠١٤ ، وفي العام ٢٠١٥ ونتيجة للإجراءات التقشفية التي اتبعتها الحكومة انخفضت النسبة لتصل ضمن الحدود المثلى فبلغت (٢,٠٢- %) ، اما في عام ٢٠١٦ فقد ارتفعت نسبة عجز الموازنة الى (GDP) الى خارج النسب المحددة لتصل الى (٦,٤٣- %) بسبب الانخفاض الحاد في اسعار النفط وبلوغه اقل مستوى خلال هذه الفترة (٣٦) دولار للبرميل فانخفضت الايرادات العامة وحدث العجز، وخلال عامي (٢٠١٧-٢٠١٨) حققت الحكومة فوائض مالية مع ارتفاع الايرادات النفطية بسبب تعافي اسعار النفط فكانت نسبة عجز الموازنة الى (GDP) في عام ٢٠١٧ (٠,٨٢ %) ومع ارتفاع الفائض في عام ٢٠١٨ ارتفعت النسبة الى (١٠,٢٤ %) ، لكن اسعار النفط عاودت الانخفاض في العام ٢٠١٩ لتعاود معها النسبة في الانخفاض ايضاً فوصلت النسبة الى (١,٥٦- %) بسبب تزايد الانفاق العام ، ونتيجة لتداعيات جائحة كورونا انخفضت الايرادات العامة في عام ٢٠٢٠ لتتخطى قاعدة عجز الموازنة الحدود الآمنة فبلغت نسبة عجز الموازنة الى (GDP) في هذا العام (٦,٤٨- %) .

نلاحظ من خلال ما ورد اعلاه ان قاعدة عجز الموازنة قد تخطت النسبة المثلى (٣%) حسب ما تم تحديدها في معاهدة ماستريخت في السنوات ٢٠٠٣ ، ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٠١٤ ، ٢٠١٦ ، ٢٠٢٠ كما موضح في الشكل (2) ولم يتم اتخاذ اي سياسة مالية منضبطة تحكم حجم الانفاق العام في ضوء ما متوفر من ايرادات عامة ، كذلك لم تستفيد الحكومة من السنوات الاخرى التي حققت فيها فوائض مالية ما جعلها تلجأ في اغلب الاحيان الى الاقتراض لتمويل العجز .

الشكل(2) نسبة عجز – فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

اما بالنسبة لقاعدة الدين العام (نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي) فان نسبة اجمالي الدين العام الى (GDP) خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠٠٧) قد تجاوزت النسبة المحددة بموجب معاهدة

ماستريخت البالغة (٦٥%) مسجلا العام ٢٠٠٣ اعلى نسبة خلال فترة الدراسة والبالغة (٧٥١,١٠ %) بسبب تراكم اعباء الدين قبل عام ٢٠٠٣ وخاصة الدين الخارجي ثم بدأت النسبة بالانخفاض نتيجة لانخفاض اجمالي الدين بسبب تراجع الدين الخارجي بعد الاتفاق مع مجموعة دول نادي باريس وخارج نادي باريس على اطفاء نسبة من الديون وعلى مراحل كذلك بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى ان وصلت النسبة في عام ٢٠٠٧ الى (٨٥,٩٢ %) ولكنها بقيت متخطية الحدود الآمنة ، ثم شهدت الفترة (٢٠٠٨- ٢٠١٥) عودة قاعدة الدين العام ضمن الحد المسموح به فسجلت نسباً متباينة اقل من (٦٠ %) بدءً من العام ٢٠٠٨ اذ بلغت النسبة (٤٦,٦٨ %) ثم ارتفعت في العام ٢٠٠٩ الى (٥٨,٣٥ %) بسبب الازمة المالية العالمية ، وسجل العام ٢٠١٣ اقل نسبة خلال مدة الدراسة اذ بلغت (٢٥,٣٣ %) نتيجة لارتفاع اسعار النفط الخام وزيادة الناتج المحلي الاجمالي الى اعلى مقدار خلال فترة الدراسة مع بلوغ حجم الدين العام اقل مستوى .

ومع انخفاض اسعار النفط والايرادات العامة في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ لجأت الحكومة الى زيادة الاقتراض وخاصة الاقتراض الداخلي لتمويل العجز في الموازنة العامة مما زاد من حجم الدين العام فتخطت نسبة الدين العام الى (GDP) الحدود الآمنة ففي عام ٢٠١٦ بلغت النسبة (٦٥,٧٨ %) اما في عام ٢٠١٧ فبلغت النسبة (٦٠,١٦%) ، وخلال الفترة (٢٠١٨- ٢٠٢٠) سجلت نسبب قاعدة الدين العام انخفاضاً نتيجةً لانخفاض حجم الدين العام مع معاودة الارتفاع في اسعار النفط في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ مقارنة بالعام السابق وارتفاع الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي فاتت النسب ضمن الحدود المثلى واقل من ٦٠% فسجل العام ٢٠١٨ نسبة (٣٠,٠٣ %) وفي العام ٢٠١٩ كانت النسبة (٢٦,١١%) ثم ارتفعت النسبة في العام ٢٠٢٠ ووصلت الى (٤٧,٥٨ %) بسبب توقف النشاط الاقتصادي وانخفاض اسعار النفط .

من خلال ما تم ذكره اعلاه نلاحظ ان قاعدة الدين العام سجلت نسباً مختلفة تراوحت بين الارتفاع بمستويات تجاوزت النسب الآمنة (٦٠%) بموجب معاهدة ماستريخت وبين الانخفاض الى دون النسبة الآمنة فسجلت الفترات (٢٠٠٣- ٢٠٠٧) و (٢٠١٦- ٢٠١٧) ارتفاعاً في قاعدة الدين العام متجاوزة النسبة المعيارية ، اما بقية السنوات فسجلت نسباً اقل تراوحت بين (٢٥,٣٣ – ٥٨,٣٥ %) وكما موضح الشكل (3) ادناه .

الشكل(3) نسبة اجمالي الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي

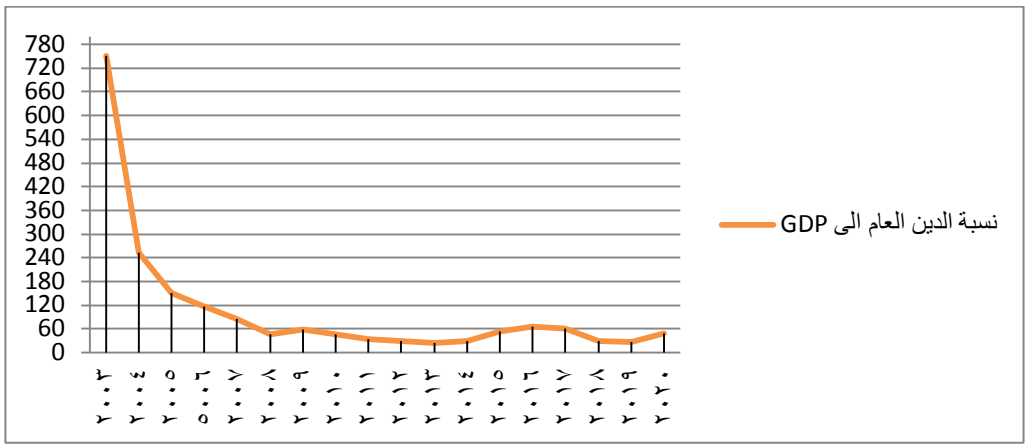

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

اما القاعدة الذهبية (التي تمثل نسبة عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية) ففي العام ٢٠٠٣ سجلت الموازنة عجزا وكانت نسبة عجز الموازنة الى النفقات الاستثمارية (٢٤٧,٩٤- %) وتمثل هذه النسبة خروج عن اطار القاعدة الذهبية (بنسبة اكبر من ١٠٠%) وعليه فان الاقتراض لا يوجه الى الانفاق الاستثماري ويتم تمويل هذا الانفاق عن طريق الايرادات العادية ،اما خلال الفترة (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) فحققت الموازنة فائضاً نتيجة لارتفاع اسعار النفط والايرادات العامة تراوحت بين اقل نسبة في عام ٢٠٠٤ بمقدار (٢٨,٧٠ %) واعلى نسبة في عام ٢٠٠٥ بمقدار (٣٠٩,٠٠ %) ،وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ شهدت الموازنة العامة عجزاً بسبب الازمة المالية وسجلت القاعدة نسب (٧٩,٨٢- %) و (٧٠,٠٧- %) على التوالي فكانت هذه النسب ضمن حدود القاعدة حيث تم تمويل الانفاق الاستثماري بالنسب اعلاه من الاقتراض والباقي تم تمويله عن طريق الايرادات العامة العادية من غير الاقتراض ما يدل على ان ما يخصص للإنفاق الجاري يفوق ما يخصص للإنفاق الاستثماري من اجمالي الانفاق العام ، ومع ارتفاع اسعار النفط الخام والايرادات النفطية حققت الحكومة فوائض في الموازنة العامة في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢ وسجلت القاعدة الذهبية نسبة (٤٠,٣٩ %) لعام ٢٠١١ و (٥٠,٠١ %) للعام ٢٠١٢ ، لكن مع تراجع اسعار النفط وتردي الوضع الامني تراجعت الايرادات العامة خلال الفترة (٢٠١٣- ٢٠١٦) وكان العجز حصة الموازنة العامة فكانت النسب المخصصة للإنفاق الاستثماري من الاقتراض هي (١٣,٢٨- %) و (٣٢,٤٤- %) و(٢١,١٥- %) و (٧٩,٦٤- %) بالترتيب على التوالي ولم تخرج هذه النسب خارج اطار القاعدة.

وفي الفترة الزمنية (٢٠١٧- ٢٠٢٠) حققت اول سنتين منها فائضاً في الموازنة فكانت النسب (١١,٢١ %) لعام ٢٠١٧ و (١٨٥,٩٤ %) للعام ٢٠١٨ وتحول هذا الفائض الى عجز خلال عامي ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ نتيجة زيادة الانفاق العام بمعدلات تفوق الايرادات العامة فكان الجزء المخصص من

الاقتراض للإنفاق الاستثماري لعام ٢٠١٩ (١٧,٠٢- %) وخرجت هذه النسبة عن حدود القاعدة في العام ٢٠٢٠ فسجلت نسبة (٤٠١,٤٧- %).

ما يعني ان القاعدة الذهبية لم تحقق انضباطاً وتجاوزت حدود القاعدة في عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٢٠ نتيجة للظروف غير الطبيعية التي مر بها العراق ، اما بقية الاعوام فكانت ضمن النسب المقبولة ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني (4) ادناه كذلك يمكن ملاحظة ان ما يخصص للإنفاق الاستثماري ضئيل مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري من اجمالي الانفاق العام مما يسبب ضعف في النشاط الحقيقي واهمال للكثير من الصناعات وعدم الاستفادة من الموارد الطبيعية الاخرى .

الشكل(4) نسبة عجز- فائض الموازنة الى النفقات الاستثمارية

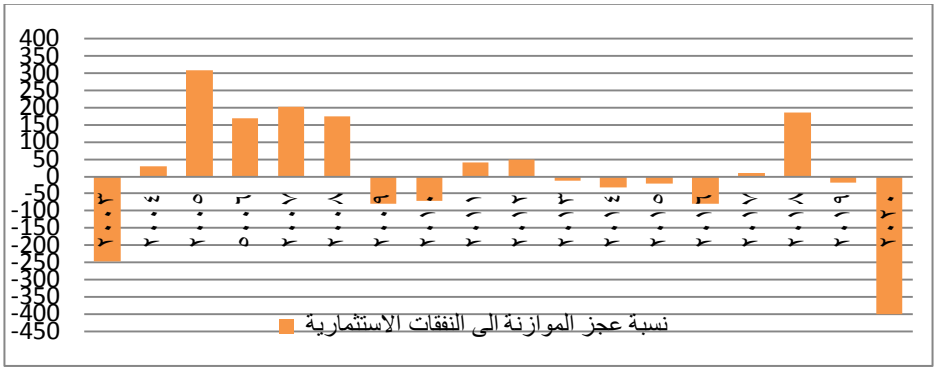

المصدر : من عمل الباحث بالاستناد الى جدول (١)

من خلال ما ذكر سابقاً نلاحظ ان الاقتصاد كان ريعياً للعراق اذ ان القطاع النفطي (المورد الريعي) يشكل نسبة كبيرة من الناتج المحلي الاجمالي وان ارتفاع هذا الاخير يعتمد بشكل اساسي على تقلب اسعار النفط وتكون علاقتهما طردية ما يؤكد ريعية الاقتصاد وان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل اساسي على ايرادات النفط الخام الذي يتسم بتقلب اسعاره في الاسواق العالمية والتي تشكل نسبة عالية مع ضعف مساهمة الايرادات الضريبية والايرادات الاخرى وتبعاً لذلك يكون الانفاق العام متقلباً وغير مستقراً ويوجه بشكل كبير الى الانفاق الجاري مقارنة مع الانفاق الاستثماري ما يؤثر على الانشطة الاقتصادية وعليه لابد من وضح حدود وضوابط للإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي من اجل تقليص حجم العجز في الموازنة العامة وكذلك للحد او تضييق فجوة اتساع الدين العام.

الاستنتاجات

١- ان حدوث تقلبات في اسعار النفط انعكست مباشرةً على الايرادات العامة ومن ثم على قواعد الانضباط المالي وبالتالي فان تغيرات اسعار النفط ستخل بالانضباط المالي وهذا مطابق للفرضية.

٢- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكل الايرادات حيث يهيمن الايراد النفطي على بقية الايرادات واعتماد جميع القطاعات على هذا الايراد ما يعكس الطبيعة الريعية لهذا الاقتصاد.

٣- يعاني الاقتصاد العراقي من اختلال في هيكل النفقات حيث تسعى السياسة المالية في حالة انخفاض اسعار النفط الى تخفيض نسبة كبيرة من الجزء المخصص للإنفاق الاستثماري مقارنة بما يخصص للإنفاق الجاري محاولة منها لضبط الانفاق ، اما في حالة ارتفاع اسعار النفط والايرادات النفطية فيكون التوجه نحو زيادة نسبة الانفاق الجاري وبنسبة كبيرة مع اهمال او توجيه النسبة القليلة نحو الانفاق الاستثماري ما يعكس الطبيعة الاستهلاكية للاقتصاد العراقي .

٤- وجود حالة عدم الانضباط المالي وتجاوز للنسب الآمنة في بعض السنوات ولجميع القواعد طوال فترة الدراسة (٢٠٠٣- ٢٠٢٠) في الاقتصاد العراقي وان كانت بعض السنوات المتفرقة قد سجلت ضبطاً مالياً في القواعد .

التوصيات

١- للقضاء او تقليل حالة عدم الاستقرار المالي يجب اتباع مزيداً من اجراءات الانضباط المالي في السياسة المالية .

٢- تقوية الجهاز الضريبي وزيادة حصيلة الايرادات الضريبية مع ضبط حدود هذه الايرادات باعتبارها ممولاً رئيسياً للموازنة العامة في حالة انخفاض اسعار النفط والايرادات النفطية بحيث لا تزيد عن الحد الذي يؤدي الى ارتفاع العبء الضريبي وبالتالي التأثير سلباً على الاقتصاد وان لا تقل عن الحد الذي لا تستطيع فيه الحكومة من القيام بواجباتها الضرورية

٣- اتباع سياسة ضبط مالي (قاعدة النفقات العامة) من خلال نمو مستقر للانفاق العام بحدود الايرادات المتوافرة.

٤- اتباع سياسة ضبط مالي (قاعدة عجز /فائض الموازنة) وبقاء نسبة العجز من الناتج المحلي الاجمالي بحدود او اقل من (٣%) للمحافظة على استقرار الوضع الاقتصادي.

٥- اتباع سياسة ضبط مالي (القاعدة الذهبية) وتخصيص الدين للانفاق الاستثماري مما يساعد على تعظيم الايرادات العامة ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الامام .

٦- يمكن للحكومة الاستفادة من الوفورات المالية في السنوات التي ترتفع فيها اسعار النفط وانشاء صندوق سيادي لضبط الايرادات كما يمكن الاستفادة من موارد هذا الصندوق وانفاقها في القطاعات الاستثمارية الانتاجية مما يساهم في زيادة هذه الموارد وتسديد فوائد واقساط الدين العام .

٧- المراقبة الجادة للديون والحد من تفاقمها وتجاوزها المستويات الآمنة (٦٠%) من حجم الناتج المحلي الاجمالي وربط هذه الديون بمشاريع استثمارية مولدة لموارد مالية مع عدم استخدامها لاغراض استهلاكية .

٨- تنويع مصادر الايرادات غير النفطية كالقطاع الزراعي والصناعي والايرادات الضريبية وعدم الاعتماد على مصدر وحيد ناضب للحد من تقلبات الايرادات المالية .

٩- فسح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في نمو الاقتصاد وعدم الاتكال بشكل كامل على القطاع العام

المصادر

اولاً:- المصادر العربية

١. اسماعيل ، نواف نايف ،١٩٨١ ، تحديد اسعار النفط الخام العربي الخام في السوق العالمية ، دار الخلود ، بيروت ،لبنان .

٢. اسماعيل، ميثم العيبي وهذال، احمد حامد جمعة ،٢٠١٩ ، تحليل استدامة الدين العام في ظل ريعية الاقتصاد العراقي للمدة(٢٠٠٥-٢٠١٥) ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، المجلد (٢٥)، العدد (١١٣) .

٣. آسية، موسي ،،٢٠٢٠ ، اثر صدمات اسعار النفط على التوازنات الاقتصادية الكلية لحالة الجزائر-دراسة قياسية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ،جامعة جيلالي ليابس.

٤. بني لام ،علي حسين نوري ،٢٠١٨، الاستدامة المالية واثرها في النمو الاقتصادي-دراسة حالة العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي الثاني ، جامعة جيهان- اربيل .

٥. التميمي ،عباس فاضل رسن ، ،٢٠١١ ،اثر تقلبات اسعار النفط الخام في اسعار الاسهم ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

٦. الجابري ، قصي عبود والكناني ، عمار نعيم ، ،٢٠٢١ ، تقدير عوائد ومخاطر تقلبات اسعار النفط في السوق الدولية للمدة (١٩٩٠-٢٠١٧) ،مجلة البحوث والدراسات النفطية ،وزارة النفط ، العدد (٣١).

٧. حسين ، بيداء رزاق ،،٢٠١٨ ،اثر تغيرات أسعار النفط على الاستقرار النقدي في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٣) ،مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية ،الجامعة المستنصرية ، العدد (٦٣).

٨. حسين ، شيماء عبد الهادي ،، ٢٠١٦ ، اثر تغيرات اسعار النفط الخام العالمية في تمويل الموازنة العامة للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٤) دراسة مقارنة العراق والسعودية ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بابل.

٩. حسين ،عماد حسن ، ٢٠١٦ ، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق ، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد .

١٠. دعدوش ،علي عبد الكاظم ، ٢٠٢٠ ، دور الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراق للمدة (٢٠١٠-٢٠٢٠) ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، بغداد .

١١. السرحان ،مصطفى سعد مهدي ، ،٢٠٢٠ ، تحليل العوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية في العراق ، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

١٢. سعودي ،عبد الصمد ، ،٢٠١٩ ، التنويع الاقتصادي لمجابهة الصدمات النفطية في الاقتصاد الجزائري ،مجلة ابحاث اقتصادية معاصرة، جامعة عمار تليجي ، العدد (٢).

١٣. السماك ، محمد ازهر سعيد ،١٩٨٧، اقتصاد النفط والسياسة النفطية اسس وتطبيقات ،مديرية دار الكتب ، العراق.

١٤. عبد الرزاق ، عصام ابراهيم ، ٢٠١٦، اثر انخفاض الاسعار العالمية للنفط على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي رؤية مستقبلية ، رسالة ماجستير ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة .

١٥. عبد الرضا ، نبيل جعفر ، ٢٠١١ ،اقتصاد النفط ،دار احياء التراث العربي ، بيروت ، ط ١ .

١٦. عتيقة، علي احمد ، ١٩٩١، الاعتماد المتبادل على جسر النفط المخاطر والفرص ،مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١.

١٧. علي ،عماد محمد وفرج ، حسين مهجر ،٢٠١٨ ، دور الانضباط المالي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، الجامعة المستنصرية ، السنة السادسة عشرة ، العدد (٥٩).

١٨. علي ،وسام حسين ،٢٠٠٩ ،اثر تغيرات اسعار النفط الخام على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقطار العربية الاعضاء في منظمة اوبك للمدة (١٩٩٠ -٢٠٠٧) ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار .

١٩. فرحان، معد صالح ،٢٠٢١، قياس وتحليل سياسة الانضباط المالي في تعظيم الايرادات الحكومية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت .

٢٠. محمد ،عمرو هشام و حميد ، احمد حافظ ، ،٢٠١٨ ،دور الانضباط المالي في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية ، العدد (٦٤) .

٢١. الهيتي ،احمد حسن ، ٢٠٠٦ ، اقتصاديات النفط ، دار الكتاب للنشر والطباعة ، الموصل .

٢٢. وهيبة ، زمال ،٢٠١٧ ، اثر تقلبات الايرادات النفطية على الاقتصاد الكلي(النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر ، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير ، جامعة ابي بكر بلقايد.

ثانياً:-التقارير

١- البنك المركزي العراقي ,المديرية العامة للإحصاء والابحاث- النشرة الاحصائية السنوية اعداد مختلفة .

ثالثاً:- المصادر الاجنبية

1- Aasim M,201٥, Global Implications of Lower Oil Prices, IMF staff discussion not e.

2- Andrea Schaechter,2012 , Fiscal Rules in Response to the Crisis—Toward the “Next-Generation” Rules. A New Dataset, IMF WORKING PAPER.

3- Barry Anderson ، Joseph J. Minarik, 2٠٠٦ , Design Choices for Fiscal Policy Rules , OECD journal on budgeting ، No. ٤.

4- Carlos Garcia, ٢٠١١, Fiscal Rules in a Volatile World: A Welfare-Based Approach, IMF Working Paper.

5- George Kopits , Steven Symansky,1998, Fiscal Policy Rules, IMF occasional paper .

6- Prepared by the Fiscal Affairs Department,2009, Fiscal Rules_Anchoring Expectations for Sustainable Public Finances , IMF publication .

7- Stevan Gaber, 2015, The Role of Fiscal Rules in Ensuring Fiscal Discipline , International Journal of Sciences, University of Goce Delcev, No. 1,vol 19.

8- Victor Ngai ، ٢٠١٢, Stability and Growth Pact and Fiscal Discipline in the Eurozone , Working Paper , University of Pennsylvania.

9- Xavier Debrun, 2٠٠٨, Tied to the mast? National fiscal rules in the European Union , Oxford journalS ، Oxford University, No. ٥٤.

10-Yilin Hou,2020, Fiscal Discipline, Financial Development Economic Growth in Nigeria , School of Management & Social Sciences , Nigeria.